90 سلسلة محاضرات الإمارات

تشكيل النظام السياسي العراقي: دور دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

جيمس رسل



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

بسم الله الرحمن الرحيم

تأسس مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، كمؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي على وجه التحديد، والعالم العربي والقضايا الدولية المعاصرة عموماً.

من هذا المنطلق يقوم المركز بإصدار «**سلسلة محاضرات الإمارات**» التي تتناول المحاضرات، والندوات، وورش العمل المتخصصة التي يعقدها المركز ضمن سلسلة الفعاليات العلمية التي ينظمها على مدار العام، ويدعو إليها كبار الباحثين والأكاديميين والخبراء؛ بهدف الاستفادة من خبراتهم، والاطلاع على تحليلاتهم الموضوعية المتضمنة دراسة قضايا الساعة ومعالجتها. وتهدف هذه السلسلة إلى تعميم الفائدة، وإثراء الحوار البنَّاء والبحث الجاد، والارتقاء بالقارئ المهتم أينما كان.

سلسلة محاضرات الإمارات

ـ 90 ـ

تشكيل النظام السياسي العراقي: دور دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

جيمس رسل



تصدر عن

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

محتوى المحاضرة لا يعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

ألقيت هذه المحاضرة يوم الثلاثاء الموافق 17 حزيران/ يونيو 2003

الطبعة الأولى 2005

ISSN 1682-122X

ISBN 9948-00-755-7

توجه المراسلات إلى رئيسة التحرير على العنوان التالي :

سلسلة محاضرات الإمارات ـ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص . ب : 4567

أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف : 6423776 - 9712 +

فاكس : 6428844 - 9712 +

E-mail: pubdis@ecssr.com

Website: http://www.ecssr.com

مقدمة

بزغ فجر حقبة زمنية جديدة في منطقة الخليج مع تغير نظام الحكم في بغداد وفي ظل صراع انطوت عليه عملية التحول التدريجية، التي ستطال بتأثيراتها كل دول المنطقة، إن لم يكن المجتمع الدولي بأسره، * وبالرغم من أن الإحساس بهذا الصراع قد يبدو أكثر حدة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، على اعتبار أنها تمثل دول الجوار للعراق، فإن من الأسلم القول بأن التحول القادم في منطقة الخليج بأكملها، سيطال أثره العواصم وأسواق المال في سائر أنحاء العالم، ويبقى من غير الواضح بطبيعة الحال، ما سوف تؤول إليه الأمور في منطقة الخليج وما هو التأثير الذي سيحدثه العراق المُعاد تشكيله حديثاً في هذه العملية، وكل ما في وسعنا قوله في واقع الأمر هو أن مستقبل العلاقات وأنماط التوجه في الخليج ستكون مختلفة عما كانت عليه في السابق.

أثناء الفترة التي أعقبت حرب الخليج عام 1991، بينما اكتسحت قوى التغيير مختلف بقاع الأرض كرد فعل على سقوط الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة، بقيت منطقة الخليج في حالة استقرار نسبي، ومع نهاية حرب الخليج، لم يكن أمام النُّخب الحاكمة في هذه المنطقة من خيار سوى الموافقة على تعهد الولايات المتحدة الأمريكية بتنفيذ عقوبات الأمم المتحدة

* جيمس أ. رسل (James A. Russell) أستاذ زائر في قسم شؤون الأمن القومي في كلية الدراسات العليا البحرية في مدينة مونتري بولاية كاليفورنيا في الولايات المتحدة الأمريكية، والآراء المطروحة في هذا المقال تعبر عن وجهة نظر المؤلف وحده، ولا تعكس أي وجهات نظر أو مواقف لوزارتي البحرية أو الدفاع الأمريكيتين.

ضد الرئيس العراقي صدام حسين المتمادي في غيه. لذا أصبح وجود قوات عسكرية أمريكية ضمن قوات تحالف يتم نشرها باستمرار في أعقاب ذلك، وتشارك في مختلف أنواع العمليات المرتبطة بتطبيق العقوبات وتنفيذ سياسة الاحتواء المزدوج، أمراً واقعاً بالنسبة إلى دول الخليج أثناء تلك الفترة.

لقد اعتقدت إدارة الرئيس الأمريكي السابق بيل كلنتون أن حل النزاع العربي-الإسرائيلي يمثل الأولوية الاستراتيجية الرئيسية، وأنه بمجرد أن يُحل هذا النزاع تمكن معالجة القضايا المتعلقة بكل من العراق وإيران في الخليج على نحو أكثر سهولة، وانسجاماً مع هذه المقاربة، شهد عقد التسعينيات من القرن الماضي توصّل الولايات المتحدة الأمريكية إلى مساومة ضمنية مع شركائها في الخليج تحتوي على عدد من العناصر الحيوية، فقد ساندت دول الخليج العربية بهدوء العمليات العسكرية الأمريكية وسياسة الاحتواء إلى حد كبير، وحصلت في المقابل على عدة أشياء؛ فقد انضوت بشكل كامل تحت مظلة الأمن الإقليمي الأمريكية، في مقابل التزام الولايات المتحدة الأمريكية بعدم الضغط عليها لإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية. كما تعهدت دول الخليج العربية بدعم البحث عن تسوية للنزاع العربي-الإسرائيلي، أو على الأقل عدم الوقوف علناً في وجهها.[1]

الحاجة إلى إطار جديد

لقد ساهمت هذه التفاهمات الضمنية في تحديد معالم البيئة السياسية العسكرية في الخليج طوال العقد الماضي، وإلى حد ما، كانت التدابير

المتخذة تمثل علاقة ملائمة لجميع الأطراف المعنية، حيث حصلت الولايات المتحدة الأمريكية على حرية استغلال التسهيلات العسكرية لإضفاء الصبغة العملياتية على سياسة الاحتواء المزدوج والحد من وطأة التهديد الذي كان يمثله صدام حسين للمنطقة، وقد شهدت دول الخليج العربية أثناء النصف الثاني من عقد التسعينيات من القرن الماضي فترة من الاستقرار والازدهار عندما انتعشت أسعار النفط.

لكن هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 والحرب الأخيرة في العراق كانت بمنزلة إعلان عن نهاية هذه التدابير. وإن الولايات المتحدة الأمريكية - بإتمامها لعملية إطاحة صدام - تباشر سلسلة من المبادرات الطموحة التي إذا ما كتب لها النجاح، فسوف تُسفر عن تغيرات عميقة في المنطقة بكاملها. وقد تم إطلاق خطة خارطة الطريق لإحلال السلام، وهي أداة لحل النزاع العربي-الإسرائيلي وشهادة ولادة دولة فلسطينية تعيش في أمن وسلام إلى جانب دولة إسرائيل، كما تباشر الولايات المتحدة الأمريكية مشروعها الطويل الأمد لإعادة بناء مجتمع مدني في العراق، وذلك من خلال بنية سياسية جديدة تماماً.

وبموازاة ذلك، أطلقت إدارة الرئيس جورج و. بوش برنامجاً واسعاً لإقامة منطقة تجارة حرة بين الولايات المتحدة الأمريكية والشرق الأوسط بحلول عام 2013، من شأنها التقليل من الحواجز التي تعترض حرية التجارة في المنطقة على اعتبار ذلك وسيلة للتشجيع على إجراء الإصلاحات الاقتصادية والسياسية. وقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية حتى الآن بإبرام اتفاقيات للتجارة الحرة مع إسرائيل والأردن، وأعلنت مملكة البحرين عن نيتها أيضاً التفاوض لعقد اتفاقية للتجارة الحرة.[2]

بالإضافة إلى ذلك، تخطط الولايات المتحدة الأمريكية لتقديم المساعدة للدول المهتمة بإجراء إصلاحات قضائية، وقد أبدت مستشارة المحكمة العليا ساندرا داي أوكونر موافقتها الصريحة على القيام بدور قيادي من خلال هذه المبادرة.

وكان الرئيس جورج و. بوش قد أعرب عن أمله بأن تترسخ الديمقراطية وتزدهر في أعقاب حرب عام 2003 في العراق، وهو مستعد لحث السياسات التي تشجع دول الخليج على المضي قدماً بهذا الاتجاه.[3] وتسهم مبادرة التجارة في إيجاد منتدى وعملية تقوم الولايات المتحدة الأمريكية من خلالهما بمناقشة الإصلاحات الاقتصادية والسياسية التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من الشراكات الاقتصادية التي تمت إعادة تحديدها عموماً، حيث تأتي الإصلاحات السياسية والاقتصادية على رأس أولويات أجندة عمل الولايات المتحدة الأمريكية في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط.

من هنا، يبدو من الواضح أن الولايات المتحدة الأمريكية قد باشرت القيام بعملية تستهدف إعادة تحديد علاقاتها السياسية والاقتصادية والعسكرية في المنطقة. ومازال من السابق لأوانه الحديث عن كيفية تأثير البيئة المتغيرة في العلاقات الإقليمية داخل المنطقة، ولكنها دليل على أن تغيير النظام في بغداد سوف يؤدي تلقائياً إلى إقامة إطار جديد للعلاقات داخل المنطقة، بالإضافة إلى تحديد الدور الذي ستمارسه الولايات المتحدة الأمريكية في بناء الأمن الإقليمي الأوسع أثناء حقبة ما بعد صدام.[4]

وتملك دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الفرصة للمشاركة بقوة وعلى نحو بناء في عملية تطوير هذا الإطار الإقليمي الجديد، ولتثبت

للمجتمع الدولي المتشكك أن المجلس بوسعه أن يكون أداة حيوية للمساعدة على إدارة العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية للمنطقة. ومن خلال تحديد إطار العلاقات الإقليمية الجديدة داخل المنطقة يكتسب الموضوع الذي تتناوله هذه الورقة أهميته؛ وهو دور دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في تشكيل النظام السياسي العراقي. ومن الطبيعي أنه سيكون لهذه الدول على المدى الطويل تأثير هائل في طبيعة تطور الدولة العراقية. وعلى اعتبار أن دول مجلس التعاون هي جارات العراق، فإن من المحتم أنه سيتم استدراجها إلى نمط من العلاقات الاقتصادية والسياسية سيكون له أثره في جميع الأطراف. وسواء أكان مجلس التعاون لدول الخليج العربية - كمنظمة - قادراً على أداء دوره - ككيان - في توجيه هذه العلاقات ونقلها إلى شكل من أشكال المقاربة البنيوية ضمن إطار إقليمي جديد أم لم يكن، فإن ذلك مسألة مختلفة. والقضية التي تواجه مجلس التعاون لدول الخليج العربية هي ما إذا كان للدول الأعضاء في المجلس أي تأثير في عملية التطور السياسي العراقي، كل دولة على حدة وبشكل متدرج، أو أن المجلس بوصفه منظمة يتبع مقاربة استراتيجية لتحقيق التكامل الإقليمي على الصعد السياسية والاقتصادية والعسكرية.

سوف تطرح هذه الورقة بعض العناصر المركزية لإطار إقليمي جديد على عدد من المستويات المختلفة لتتسنى معالجة القضية منهجياً من منظور مجلس التعاون لدول الخليج العربية. كما ستتناول مسألة مشاركة مجلس التعاون لدول الخليج العربية في العراق ضمن سياق ما يمكن اعتباره عوامل استراتيجية وعملياتية قبل مناقشة مسألة التكتيكات، وذلك عوضاً عن البدء بتحليل القضايا القصيرة الأجل التي تحيط بمشاركة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أو عدم مشاركتها في عملية تطوير السياسات

العراقية. وبالتأكيد سيكون من الصعب على المدى القصير رؤية التأثير الذي قد تمارسه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في جهود الولايات المتحدة الأمريكية لاستعادة النظام والبدء في عملية إعادة البناء، ولكن على المدى الطويل، سوف يتعين على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية كدول إن لم يكن كمنظمة، القيام بدور كبير في عملية إعادة إعمار العراق وإعادة تقديمه كعضو مسؤول في المجتمع الدولي.

ستتناول الورقة مسألة مشاركة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في العملية السياسية العراقية التي لاتزال في مرحلة التطوير، وذلك من خلال ما يمكن وصفه بأنه مستويات استراتيجية وعملياتية وتكتيكية، وذلك من أجل الفصل بين مختلف العناصر المتعلقة بالدور المحتمل لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ضمن إطار إقليمي ناشئ. ويوحي هذا الإطار التحليلي – على الأقل من الناحية التصورية – أن مجلس التعاون لدول الخليج العربية بوسعه أن يباشر العمل في ممارسة التخطيط الاستراتيجي لتوجيه عملياته الفكرية في مساعيه لدراسة الدور الذي يريد أن يؤديه في العراق. وحينئذ قد تساعد عملية صنع القرار بشأن قضايا المستوى الاستراتيجي على صياغة سلسلة سياسات على صعيد القطاع الثاني وهو المستوى العملياتي، للتأثير في هذه الحصيلة بكل مستوياتها، نزولاً إلى الإدارة اليومية للتفاعلات فيما يمكن وصفه بالمستوى التكتيكي.

وتعتبر جميع المستويات الثلاثة الاستراتيجية والعملياتية والتكتيكية متشابكة تشابكاً معقداً في العالم المثالي، لكن على أرض الواقع، فإن القوى التدخلية للسياسات الدولية والأهلية، والنزاعات بين الدول، وغيرها من الأسباب التي تحول دون التنبؤ بالأمور، نادراً ما تسمح للدول

أو مجموعات من الدول بأن تسعى وراء تحقيق أهدافها بأسلوب منطقي ومتكامل كهذا . وبالتالي ، قد تبدو العلاقات الدولية في بعض الأحيان فوضوية تماماً ، لكن من الممكن القول بأن الدول الناجحة أو مجموعات الدول الناجحة في النظام الدولي هي تلك التي باستطاعتها أن "تبقي عينها على الكرة" إذا جاز التعبير . وبعبارة أخرى فإن الدول التي تسعى لتحقيق أهداف استراتيجية مدروسة يمكنها أن تستخدم هذه الأهداف لتكون علامات مفيدة تهديها وهي تخوض غمار السياسة الدولية المضطربة . ويستطيع مجلس التعاون لدول الخليج العربية - بل وينبغي له - أن يمارس بنفسه مسألة التخطيط الاستراتيجي ، ليساعده ذلك على شق طريقه خلال ما يتوقع أن يكون فترة فوضى ؛ إذ إن المنطقة تقف على عتبات فجر عهد جديد .

بعض الافتراضات الأساسية

قبل الشروع في التحليل ، يبدو من المفيد على كل حال أن نوضح بعض الحقائق الأساسية التي تظهر في ثنايا هذا التحليل :

أولاً : إن مخاطر النجاح أو الفشل في العراق تعتبر أعلى بالنسبة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية منها بالنسبة لأي مكان آخر في العالم ، فقد بررت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب على العراق جزئياً بالتهديد المباشر الملموس الذي تمثله برامج العراق غير الخاضعة للمراقبة التي تستهدف تطوير أسلحة الدمار الشامل ، حيث أثير أن العراق يمثل تهديداً أساسياً في بيئة التهديدات العالمية الجديدة ؛ إذ جمع بين الالتزام بتطوير أسلحة الدمار الشامل واستخدامها والعداء العام للولايات المتحدة

الأمريكية. ولهذه الأسباب، فقد شكل العراق توليفة مدمّرة جمعت بين قدرات الدولة المارقة والنوايا العدائية في الفترة التي تلت أحداث 11 سبتمبر، والتي سلطت الأضواء عليها الوثائق الخاصة باستراتيجية إدارة الرئيس الأمريكي جورج و. بوش، باعتبارها تمثل تهديداً أساسياً للولايات المتحدة الأمريكية والنظام الدولي الأوسع.[5] وبينما يعدّ صحيحاً أن انتشار أسلحة الدمار الشامل وأنظمة الإطلاق البعيدة المدى تجعل من الناحية النظرية جميع أجزاء الكرة الأرضية غير آمنة، فقد كان الواقع دائماً أن صدام حسين كان يمثل تهديداً مباشراً للمنطقة يفوق تهديده لأعدائه المنتشرين في أنحاء العالم تقريباً، حتى إن لم تشاطر دول المنطقة الولايات المتحدة الأمريكية وجهة النظر ذاتها بشأن هذا التهديد.

ويتأكد في السياق الحالي أن مجلس التعاون لدول الخليج العربية يمثل في حقيقة الأمر الخط الأمامي في التعاطي مع عواقب أي خلل جسيم يحدث في العراق، وهذا بالطبع ما كان عليه الوضع منذ أن قام البريطانيون بتنصيب فيصل ملكاً على العراق في آب/ أغسطس 1921، فقد تعين على المنطقة أن تعالج عواقب أول انقلاب للجيش العراقي عام 1958 الذي أعقبه استيلاء نظام البعث على السلطة عام 1968. وإذا نظرنا إلى التغيير الأخير لنظام الحكم في بغداد ضمن سياق هذه الأحداث، فإنه قد لا يمثل إلا الحلقة الأخيرة في سلسلة "الأحداث" التي تخللت القرن الماضي. وبتعبير آخر فإن المنطقة تملك تاريخاً في التعاطي مع تغير أنظمة الحكم في العراق، وإن كان من النوع الناجم عن أسباب داخلية.

ودون إخلال بالالتزام المعلن للولايات المتحدة الأمريكية بأن تشهد بغداد ولادة نوع من أنواع النظم الجديدة القابلة للحياة والاستمرار،

وضمن الحدود الإقليمية القائمة المسماة العراق، فإن الواقع يدل أيضاً على أن الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها قوة محتلة لن يكون أمامها من خيار في نهاية الأمر إلا المغادرة. وهنا سيقع على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وغيرها من الدول المجاورة للعراق عبء مواجهة العواقب المباشرة والطويلة الأمد، سواء كانت هذه العواقب هي النجاح أو الفشل. وضمن هذا السياق، فإن ما نعنيه بالنجاح هو دولة واحدة مسالمة تؤدي دورها ضمن الحدود الإقليمية لما نسميه في الوقت الحاضر بالعراق. و إذا أخذنا في الاعتبار المخاطر التي ينطوي عليها ذلك، يتوجب على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن تبذل كل ما في وسعها لضمان استعادة المجتمع المدني القادر على أداء وظائفه ريثما يحاول العراق استرداد عافيته. وعاجلاً أم آجلاً، سيتعين على كل من الولايات المتحدة الأمريكية والعراق ودول الجوار الخليجية أن تتوصل إلى صيغة تفاهم فيما بينها وأن تسعى لبناء علاقة أو سلسلة علاقات تصب في مصلحة الجميع.

ثانياً: تتخذ الولايات المتحدة الأمريكية الآن الموقف ذاته الذي كانت عليه في أعقاب حرب الخليج الثانية، وهو موقف القوة العسكرية المتفوقة في منطقة الخليج العربي، مما يعكس هيمنة عالمية عامة لا نظير لها في تاريخ العالم. والسبب وراء أهمية هذا الأمر في السياق الحالي هو أن مجلس التعاون لدول الخليج العربية هو قبل كل شيء تحالف عسكري من المفترض أن يؤدي دوره كآلية للمساعدة على إدارة البيئة الأمنية وضمان الدفاع الجماعي لكل المشاركين فيه. قد تعبر النخب الخليجية عن الافتقار إلى الثقة بتحالفهم، ورغم التأكيدات المتكررة من قبل العديد من المراقبين بأن الوجود العسكري الأمريكي أصبح عائقاً سياسيا داخلياً أمام النخب

الخليجية، فإنه يبدو واضحاً أن أياً من هذه النخب غير متلهف لرحيل الولايات المتحدة الأمريكية عن المنطقة في أعقاب الحرب الأخيرة في العراق، علاوة على ذلك، يبدو واضحاً بالقدر نفسه أنه لا يوجد لدى الولايات المتحدة الأمريكية أي نية لمغادرة المنطقة. وفي الوقت الذي انتظر فيه السعوديون رحيل قوات العمليات العسكرية عن قاعدة الأمير سلطان الجوية، فإنهم لايزالون يدركون أن الولايات المتحدة الأمريكية تقوم بدور مفيد في المنظومة الأمنية الإقليمية، ويبدو أن هذا الافتراض العام تتفق فيه كل من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والولايات المتحدة الأمريكية. وتشكل حالة البيئة الأمنية الخارجية شرطاً أساسياً ومهماً في تصدي المنطقة لكيفية التعامل مع العراق الجديد.

ولا تعني إطاحة صدام بالضرورة أن المنطقة ستبقى في منأى عن التهديدات الخارجية المحتملة، لكن الواقع أن بيئة التهديدات قد تغيرت الآن على نحو لافت. وبزوال الخطر الذي كان يمثله صدام، تحولت مخاوف المنطقة نحو طهران، التي لطالما كان يُنظر إليها على أنها الأكثر تهديداً للدول الواقعة جنوب الخليج ، وفي معرض تعريفنا للتهديد الذي تمثله إيران، من الممكن أن يُقال إنها اليوم تُشكِّل من بعض النواحي خطراً أقل مما كانت عليه عام 1979 ، حيث فقدت الثورة الإسلامية على مر السنوات الأربع والعشرين الماضية جاذبيتها السياسية كأداة لإحداث تغيير ثوري في المنطقة، وعلى الرغم من كل هذا، فإن إيران قد تكون الأقرب إلى ما يمكن أن يسميه الغرب بالديمقراطية الحقيقية من بين كل الدول الخليجية. وعلاوة على ذلك، يبقى من الصعب علينا اليوم رؤية كيف تمثل إيران تهديداً عسكرياً تقليدياً وخطيراً على منطقة الخليج،[6] وتبدو احتمالات حدوث عمليات برمائية إيرانية موجهة نحو دول الخليج الجنوبية

مسألة بعيدة الاحتمال، مثلها في ذلك مثل احتمالات حدوث أي نوع من العمليات ضد العراق.

مع ذلك لا يمكن غض الطرف عن التزام إيران بتطوير قدرات نووية وكيميائية وبيولوجية، إذ تشكل تهديداً ممكناً وخطيراً لاستقرار المنطقة. ويبدو المجتمع الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية اليوم في حالة صدمة من الدلائل التي تشير إلى احتمال تطوير إيران لمنشآت تخصيب اليورانيوم كجزء من برنامجها للأسلحة النووية. وفيما تعتبر هذه القضية بالغة الخطورة، فإن وجود المظلة الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية، التي أسهم في إرسائها التزام سياسي ثابت بضمان تحول سلمي في العراق، يجعل من الصعب تصور تهديد عسكري إيراني قهري للمنطقة مفيد من الناحية السياسية. وبالتالي تبعاً لبعض الاعتبارات، فقد تكون بيئة الأمن الإقليمي الآن أكثر اعتدالاً من أي وقت قريب مضى. وفي ظل التزام الولايات المتحدة الأمريكية الواضح بالاستمرار في دورها كحارس لمنطقة الخليج العربي، تبدو المنطقة كما لو أنها تتهيأ لفترة خالية من أية تهديدات خارجية أو نزاعات داخلية خطيرة، وهذا عنصر أساسي مهم في الوقت الذي تدخل فيه المنطقة فترة ما بعد صدام.

ثالثاً: صعوبة التفكير في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ككيان قادر على استخدام تنظيمه كأداة لتحقيق المصالح المتباينة لأعضائه من خلال مقترب تنظيمي موحد ومتكامل للتصدي للقضايا العسكرية والسياسية والاقتصادية التي يطرحها العراق المعاد تشكيله مجدداً. وبذلك

فإن تغيير النظام في بغداد يطرح تحدياً واسع النطاق لمجلس التعاون لدول الخليج العربية كمنظمة، في حال أرادت الدول الأعضاء استخدام هذه المنظمة أداة للمساعدة على تطوير إطار إقليمي جديد. فإما أن يكون مجلس التعاون لدول الخليج العربية أداة نافعة لتعزيز أهدافه الجوهرية، وإما ألا يكون كذلك. كما أن إخفاق المجلس في فرض نفسه بالقوة لملء الفراغ في القيادة الإقليمية الذي خلفته عملية إطاحة صدام حسين، قد يكون إيذاناً بوفاة مجلس التعاون لدول الخليج العربية نفسه.

وقد أشار أحد المراقبين مؤخراً إلى أن المجلس يبقى معنياً بشؤونه الداخلية ولم يستخدم فعلياً من قبل دوله الأعضاء لحل النزاعات فيما بينها.[7] واليوم، نجد أن هناك الكثير من القوى التي تباعد بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون، وبالمثل يوجد الكثير من القوى التي تدفعها للتقارب فيما بينها، وتمر كل دولة من هذه الدول بمرحلة مختلفة عن الأخرى في عملية تحولها السياسي والاقتصادي. فقد بذلت كل من مملكة البحرين ودولة قطر جهوداً ضمن صيغ محدودة من الديمقراطية؛ فيما تبدو تجربة دولة الكويت الديمقراطية معطلة؛ في حين تنظر المملكة العربية السعودية الآن فقط في إمكانيات التغيير السياسي؛ بينما انفتحت سلطنة عُمان مؤخراً فقط على المجتمع الدولي بصورة عامة.

علاوة على ذلك، قد تطرح المصالح المشتركة داخل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في سياق سلبي تماماً، أولاً، ترغب النخب الحاكمة في إحكام قبضتها على السلطة، وتبدو بشكل مفهوم عازفة عن تقديم الدعم لعملية التحول السياسي التي تهدد سلطاتها. ثانياً، جميع هذه الدول، فيما عدا سلطنة عُمان، تكاد تعتمد كلياً على عائدات قطاع النفط،

وهي مستمرة في الاعتماد على نموذج الدولة الريعية والاقتصاد الكلي لأصحاب الدخول القائمة على التوزيع والذي يُنظر إليه عموماً بأنه مفارقة تاريخية، في الوقت الذي يتجه فيه العالم دون هوادة نحو إقامة اقتصاديات شفافة ومتحررة تتماشى مع اتجاه السوق. ثالثاً، تبقى العلاقات بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية محفوفة بالمشكلات؛ ففي حين تم تحقيق تقدم في حل النزاعات الحدودية المعلقة، فإن العلاقات المتنوعة داخل مجلس التعاون لدول الخليج العربية (المملكة العربية السعودية ـ دولة قطر؛ مملكة البحرين ـ دولة قطر) ليست تماماً في أقوى حالاتها، كما تخشى الدول الصغيرة عموماً من فرض المملكة العربية السعودية هيمنتها عليها.

تنقسم دول المجلس كذلك فيما بينها بشأن المقاربات التاريخية المتعلقة بكيفية التعامل مع العراق. فلطالما كانت بغداد تلقي بظلالها على دولة الكويت، التي تعرضت لتهديدات متكررة طوال القرن العشرين على يد مختلف الأنظمة السياسية التي توالت على حكم العراق والتي بلغت أوجها في آب/ أغسطس عام 1990. كذلك وقعت كل من المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين هدفاً لمحاولات التهديد من قبل بغداد. من ناحية ثانية، تشاطر دول المجلس الأخرى القلق ذاته حول العراق ولكن بدرجة أقل. ويعتقد ببساطة أنه كلما ازداد بعد هذه الدول عن العراق، قل قلقها. تاريخياً، لطالما ساور كلاً من دولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان القلق بشأن التهديدات التي تمثلها إيران وبأكثر مما يمثله العراق.

ونجد في ضوء كل هذه الاختلافات أنه من الصعب التنبؤ بما إذا كان يمكن للدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن تستخدم المجلس كأداة بناءة للتأثير في تطور السياسات العراقية وكيفية تحقيق ذلك.

لكن، في الوقت الذي يكتسب فيه الجدل جاذبية بدهية حول ما إذا كانت الكأس "نصف ممتلئة" فعلياً أم أن الحال أسوأ من ذلك، طبقاً لما أكدناه في مستهل هذه الدراسة بأن المنطقة تدخل ضمن ما يمكن أن نحسبه طوراً انتقالياً، فإن من المفيد افتراض أن المستقبل قد يكون مختلفاً عن الماضي، ومن الممكن أن يبرز مجلس التعاون لدول الخليج العربية كأداة أكثر فائدة للدول الأعضاء فيه لكي تناقش مناقشة فعالة التكامل الإقليمي عسكرياً واقتصادياً. وإذا تصورنا أن العهد الجديد في المنطقة قد يشهد بروز علاقات جديدة وجذرية، فيمكن القول إن الدول الأعضاء قد تجد في مجلس التعاون لدول الخليج العربية أداة مثالية لبحث قضايا المنطقة الواسعة النطاق ومعالجتها.

رابعاً: قد تستغرق عملية الانتقال السياسي والاقتصادي في العراق سنوات، كما هي الحال بالنسبة للدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية؛ إذ إن عملية إعادة بناء مجتمع مدني في العراق مشروع طويل الأمد، وتتطلب من كل من له علاقة بهذا المشروع أن يكسر النماذج التاريخية السابقة للسياسات العراقية، التي اتسمت طوال القرن العشرين بالعنف والاستبداد وإضرام النزاعات الطائفية والقبلية والدينية، وبالتالي فإن هذه العملية ليست من النوع الذي قد يأخذ مجراه الطبيعي في غضون ستة أشهر أو حتى ست سنوات. إذ قد تستغرق مسألة إعادة تأهيل العراق ليقف مرة أخرى على قدميه بفاعلية، جيلاً كاملاً إلى أن يعود عضواً فاعلاً ومسؤولاً في المجتمع الدولي. قد يكون هذا التقييم شديد القتامة، لكن لا ينبغي أن يقلل أحد – ولاسيما جيران العراق من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية – من شأن العقبات التي قد تعرقل اندماج العراق داخل

المجتمع العالمي. وفي الوقت نفسه، من الإنصاف القول أيضاً - كما أوضحنا في بداية هذه الدراسة - إن جميع الدول في المنطقة أضحت على وشك الشروع في عملية التحول السياسي والاقتصادي، لذلك فهي جميعاً تمر بالحالة العامة ذاتها، وتواجه شكوكاً ولا يقين فيما يتعلق بوتيرة تقدم جهودها الرامية للإصلاح ووجهتها. ومن المؤكد أن مشكلات عملية التحول في العراق جد خطيرة، لكن في الوقت ذاته، تجدر الإشارة إلى أن المملكة العربية السعودية نفسها تواجه مشكلاتها التي تنطوي على أخطار محتملة، في الوقت الذي تحاول فيه استهلال عمليات إصلاح يمكنها التحكم بها، ويجدر بها أن تفضي إلى تغيرات حقيقية داخل المملكة.[8]

إطار صنع القرارات وتحليلها
في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

أولاً: المستوى الاستراتيجي

قبل أن يتوصل مجلس التعاون لدول الخليج العربية - بوصفه كياناً - إلى أية قرارات بشأن الدور الذي يتحتم عليه الاضطلاع به للتأثير في أي نظام سياسي عراقي ناشئ، يجب عليه أولاً أن يحدد الدور الذي يود أن يمارسه العراق ضمن الإطار السياسي والاقتصادي والأمني في المنطقة. علاوة على ذلك، وانسجاماً مع هذا الإطار، يجب أن يكون لدى دول المجلس تصور ما عن الكيفية التي يمكن للعراق من خلالها أن يتكيف داخل هذا الإطار مع باقي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على نحو تكافلي ومتبادل. ثمة أسلوب آخر للتفكير بهذا الإطار، وهو تعريفه على

أنه وضع نهائي، أو بعبارة أخرى، يجب أن يفكر مجلس التعاون لدول الخليج العربية بوضع نهائي في المنطقة بحيث يكون في أفضل المواقع الممكنة التي تعزز المصالح الجماعية لمجمل دول المجلس. إن الموافقة على العناصر المركزية المتعلقة بهذا الوضع النهائي وتوصيفها، تمثل بداية لعملية أخرى طويلة لتطوير استراتيجية مجلس التعاون لدول الخليج العربية للتأثير في سير الأحداث في بغداد. ويمكن لهذا الوضع النهائي الذي يقوم على افتراضات ورؤية مشتركة، أن يشكل الأساس لخطة استراتيجية تحدد أطر الوضع النهائي، وتضع أهدافاً للمنطقة، وتقترح السياسات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، ومن ثم تستخدم الموارد الضرورية لتنفيذ تلك السياسات.

ويمثل الشروع في مثل هذه الممارسة قطعاً للعلاقة مع ماضي مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وكما يواجه العراق إمكانية تحطيم أنماطه التاريخية أثناء سعيه لإعادة إعمار نفسه بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية، كذلك ينبغي على دول الخليج أن تتجاوز ماضيها المتباين فيما بينها، وبينها وبين العراق إذا ما أرادت أن تقيم إطاراً إقليمياً جديداً، حيث لا يدعو تاريخ العلاقات بين كل من دول المجلس والعراق إلى التفاؤل، الأمر الذي قد يعكس حالة من الازدواجية والريبة اللتين طالما اتسمت بهما العلاقات بين العراق وجيرانه من دول الخليج إلى حد ما. ففي السابق، قاومت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية انضمام العراق إلى المجلس عند قيامه عام 1981 لسبب وجيه في ذلك الحين؛ وهو أن صدام حسين كان يسعى بشكل واضح إلى بسط هيمنته على المنطقة. وكانت الدول الأعضاء في مجلس التعاون تخشى لأسباب وجيهة من أن ترزح تحت نفوذه، ناهيك عن خشية الحكومات الملكية في الخليج من

الأيديولوجية العلمانية القومية لحزب البعث، إذ رأت في هذه الأيديولوجية تهديداً مباشراً لحكمها وللعنصر الديني الصريح في نسيج حكمها الاجتماعي، وعلى وجه الخصوص في المملكة العربية السعودية.

على الرغم من هذه الهواجس، وافقت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ببطء على فكرة تقديم الدعم لصدام، ولكن على مضض، عندما واجهها احتمال تحقيق نصر إيراني أثناء الحرب العراقية-الإيرانية، الأمر الذي أفضى إلى مد العراق بحوالي 30 مليار دولار أمريكي لدعم مجهوده الحربي. لكن العلاقة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والعراق قامت أثناء حقبة الثمانينيات من القرن الماضي على المصلحة على الدوام، وبالفعل كان الخوف من العراق وإيران هو السبب وراء السعي الحثيث لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من أجل تأمين حضور عسكري قوي في المنطقة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية. وقد عكست عملية الحاميات الحربية المرافقة لناقلات النفط "الإرادة الجدية" - التي أطلقتها الولايات المتحدة الأمريكية بطلب من دولة الكويت في ربيع عام 1987 - رغبة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في أن يكون لديها قوة خارجية تعيد شكلاً من أشكال النظام في خضم الفوضى التي أحدثتها الحرب العراقية-الإيرانية. وقد ثبتت صحة ظنون دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع نهاية الحرب، عندما استأنف صدام موقفه العدواني تجاه جيرانه من دول الخليج.

وهكذا، بينما كانت دول الخليج العربية مهددة من قبل العراق، كانت تعتقد أن وجود عراق قوي وموحد أمر ضروري للحفاظ على أمن المنطقة واستقرارها. وبقدر عدم ثقتها بالنظام الاستبدادي العلماني في بغداد،

كانت أكثر توجساً من حكم الملالي (رجال الدين) في طهران، إذ كان يُنظر إلى احتمال تصدير الثورة الشيعية في إيران إلى دول الخليج الأخرى على أنه تهديد كبير. ومن هنا اتفقت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بشأن رغبتها في وجود عراق قوي ومسلح تسليحاً ثقيلاً، ووفرت التمويل لضمان تحقيق ذلك. وقد شكل العراق جزءاً مهماً من استراتيجية دول الخليج العربية المتمثلة في تقديم الدعم لسلسلة من الدول ذات القيادات السنية المحيطة بإيران، التي تضمنت كذلك الدعم الفاعل للجهاد في أفغانستان أثناء فترة الثمانينيات من القرن الماضي، والدعم لحركة طالبان في فترة التسعينيات.

لذلك إذا أردنا مناقشة الطريقة التي يمكن لمجلس التعاون لدول الخليج العربية أن يحدد بها الشكل الذي يجب أن يكون عليه الوضع النهائي المثالي في المنطقة، فإنه سيتعين عليه أن يتعامل مع هذا التاريخ ويتخذ قرارات حول الرغبة في قيام عراق قوي ومسلح تسليحاً ثقيلاً ليكون قوة موازنة أمام إيران في المنطقة، وفي الوقت ذاته، يجب أن يواجه احتمال أن يكون العراق لايزال يملك القوة الكامنة لفرض هيمنته على المنطقة المحيطة، وتحدي مكانة المملكة العربية السعودية داخل بنية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وفي محاولة مجلس التعاون لدول الخليج العربية للتخلي عن مواقفه السابقة وبناء إطار إقليمي جديد، فإنه بحاجة إلى دراسة الافتراضات التي كانت حافزاً لتفاعله وتعاونه مع العراق أثناء النصف الثاني من القرن العشرين التي أفضت إلى القرار الجماعي بالإبقاء على العراق في وضع القوة المقابلة لإيران، إلا أن الزمن قد تغير منذ قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، ومن الصعب حقاً رؤية لماذا يجب

أن تكون فكرة بناء توازن إقليمي جديد يضع العراق في قلب البناء الأمني الإقليمي مطلباً أو حتى أمراً مرغوباً من قبل دول الخليج العربية، فالتحدي السياسي والديني الذي كانت تمثله إيران بالنسبة للمنطقة قد خفت حدته، بل وربما يبدو حدوث ثورة أو شكل من أشكال التغيير السياسي العميق، أو كلا الأمرين معاً، أكثر احتمالاً في طهران منه في أي دولة أخرى من دول الخليج. علاوة على ذلك، وكما أوضحنا سابقاً، ففي الوقت الذي يعتبر فيه سعي إيران لامتلاك أسلحة دمار شامل مسألة مثيرة للقلق، تمكن معالجة مسألة التهديد العسكري التقليدي الذي تشكله إيران للمنطقة من خلال الوجود العسكري الأمريكي. ويأتي في مقدمة القضايا التي يتعين على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بحثها، اتخاذ قرار بشأن الدور الذي تود المنطقة أن يمارسه العراق ضمن إطار الأمن الإقليمي.

وثمة قضية أخرى ذات صلة بذلك تتمثل في تحديد دول المجلس للدور الذي ستمارسه كل دولة على حدة ضمن الإطار الأمني الذي يبدو من الواضح أن الولايات المتحدة الأمريكية ستظل تديره. وعلى الرغم من أن إدارة الرئيس بوش أنكرت الإدعاءات بشأن عزمها إقامة منشآت عسكرية أمريكية داخل العراق، فإنه ينبغي على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التفكير بشأن تحديد تصور مناسب للعلاقة الأمنية بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق. ولطالما شكلت الشراكة الأمنية بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية مرتكزاً للإطار الأمني الإقليمي في المنطقة، لكن هناك الآن أسئلة تدور حول ما إذا كان

هذا الأمر سيبقى معلماً ثابتاً في المشهد الاستراتيجي أم لا. فقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بنقل مركز النشاط الرئيسي لعناصرها العملياتية إلى قاعدة العُديد في قطر، وبالتالي عادت العلاقات العسكرية بين السعودية والولايات المتحدة الأمريكية إلى الوضع الذي كانت عليه قبل حرب الخليج الثانية، وقد أشارت التوقعات في مختلف الأوساط إلى أن عراقاً ديمقراطياً موالياً للغرب قد يحل في نهاية الأمر محل المملكة العربية السعودية كشريك رئيسي لواشنطن في الملف الأمني للمنطقة.[9] وبصرف النظر عن الموضوعات التي تحيط بهذه المسألة بالذات، تحتاج الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى التفكير في بنية العلاقات الأمنية فيما بينها، وبينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية، وفي الدور الذي ينبغي على العراق أن يمارسه ضمن إطار استراتيجي جديد.

وقد يفضي بحث المسائل المحيطة بالإطار الأمني إلى عملية صنع قرارات داخل مجلس التعاون لدول الخليج العربية حول مجموعة من الموضوعات، فمن الناحية المنطقية يتعين على مجلس التعاون لدول الخليج العربية التفكير بشأن اندماج العراق داخل إطاره السياسي والعسكري، وفيما إذا كان يمكن استقطاب العراق إلى داخل المجلس وكيف يمكن ذلك.[10] وهناك أسباب قوية وواضحة للعيان تقف وراء رغبة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في أن تربط العراق ضمن إطار إقليمي؛ إذ إن ذلك من شأنه أن يضيف ثقلاً اقتصادياً وقوة سياسية للمجلس ذاته، والملخص الإحصائي الموجز التالي عبارة عن حصيلة لبعض البيانات البارزة منذ عام 2001، ومن شأنه أن يسلط الضوء على هذا الموضوع.

الدولة	عدد السكان (بالملايين)	إجمالي الدخل القومي/ إجمالي الناتج المحلي بمليارات الدولارات الأمريكية- حسب السعر المتداول*	احتياطي النفط (بمليارات البراميل)	احتياطي الغاز الطبيعي بتريليونات الأقدام المكعبة
المملكة العربية السعودية	21.4	181.1	264.2	219.5
العراق	23.8	28.6	112	109.8
دولة الإمارات العربية المتحدة	3	63.1	98	212
دولة الكويت	2	37.4	96.5	52.2
دولة قطر	0.5976	16.2	15.2	509
مملكة البحرين	0.651	7.2	0.125	3.2
سلطنة عُمان	2.5	20.9	5.5	29.3
الإجمالي	**53.94**	**354.5**	**591.525**	**1135**

المصدر :

World Bank Development Indicators Database, April 2003 http://www. worldbank.org/data/

* لا توفر قاعدة بيانات البنك الدولي أرقاماً حالية لإجمالي الدخل القومي لدولة الإمارات العربية المتحدة أو العراق أو قطر ، وقد أخذت هذه الأرقام المفقودة وإحصاءات الطاقة من :

USA Department of Energy. Energy Information Administration Website. Country Analysis Briefs, at: http://www.eia.doe.gov./emeu/cabs/

وعلى سبيل التقدير التقريبي ، تمثل أرقام كل من إجمالي الدخل القومي وإجمالي الناتج المحلي على وجه الإجمال صورة دقيقة بشكل معقول لحجم الإمكانيات لدى الكتلة الاقتصادية التي تضم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والعراق .

وتمثل احتمالات إضافة العراق إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية توسعاً مهماً لإمكانات مجلس التعاون لدول الخليج العربية بوصفه كتلة اقتصادية وسياسية ، وسوف تؤدي إضافة العراق إلى مضاعفة عدد سكان

الكتلة تقريباً. وبتعبير اقتصادي، فإن العراق سيزدهر لا محالة ويمكنه أن يعزز قوة المجلس الاقتصادية بدرجة كبيرة في السنوات القادمة،[11] وفي الوقت الذي يمثل فيه إجمالي كل من الدخل القومي والناتج المحلي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والعراق معاً نسبة 1.13٪ فقط من الإجمالي العالمي البالغ (31.4 تريليون دولار أمريكي عام 2001 وفق تقديرات البنك الدولي) و0.088٪ من تعداد سكان العالم (6.1 مليارات عام 2001 وفق تقديرات البنك الدولي)،[12] فإن مجموع احتياطيات النفط للمجموعة يمثل 57٪ من الإجمالي العالمي (المقدر بـ 1.028 مليار برميل)، في حين أن مجموع احتياطيات الغاز الطبيعي تمثل 20٪ من الإجمالي العالمي (المقدر بـ 5.288 تريليونات قدم مكعبة).[13] وتشير هذه الأرقام المتباينة إلى الحجم الهائل للإمكانيات الاقتصادية لكتلة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والعراق معاً وكذلك إلى أهمية المنطقة بالنسبة إلى الاقتصاد العالمي.

ثمة قضية استراتيجيه أخرى بحاجة إلى المعالجة وهي ضرورة أن تتوصل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى تفاهم حول نوع الكيان السياسي الذي تود أن تراه في بغداد في عهد ما بعد صدام. ومن المحتمل أن يكون أسهل على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن تتفق على ما لا ترغب في حدوثه داخل العراق بدلاً من أن تتفق على شكل حكم مقبول لدى دول المنطقة. وفي سيناريو التوقعات المستقبلية البديل هذا، ربما يكون من الأسلم القول إن المنطقة لا تريد أن ينتهي الأمر بالعراق إلى جمهورية ثورية إسلامية قد تزيد من الصعوبات أمام سعي دول الخليج لإنجاح مسيرة تحولها السياسي والاقتصادي.[14] إن قيام نظام عراقي إسلامي ثوري ربما يهيمن عليه الشيعة، من شأنه أن يمثل من بعض الوجوه أسوأ سيناريو بالنسبة إلى دول الخليج العربية، حيث يعيد حدوث مثل هذا الأمر

ظروف الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، والمخاوف من أن يتسبب المد الشيعي المتقد في إشاعة الاضطراب وعدم الاستقرار بين السكان الشيعة في منطقة شبه الجزيرة العربية. ولكن هل يمكن بدلاً من ذلك لاتحاد علماني مؤلف من العناصر الثلاثة الرئيسية التي يتشكل منها العراق؛ وهي الشيعة في الجنوب والسنة في الوسط والأكراد في الشمال، بحيث تعمل في ظل سلطة اتحادية (فيدرالية) موحدة في بغداد، أن يمثل تحدياً على المدى الطويل أقل مما قد يمثله نظام ثوري إسلامي؟

إن نظاماً علمانياً ناجحاً في بغداد قد يمثل تحدياً واسع النطاق وعلى نحو مثير للجدل بالنسبة للنظام الملكي الوهابي في المملكة العربية السعودية أكثر مما يمثله قيام جمهورية إسلامية. فقد كان السعوديون قبل اجتياح الولايات المتحدة الأمريكية للعراق، يفضلون - على ما يفترض - أن تتم إزاحة صدام عن طريق انقلاب داخلي، كان سيحافظ على البنية السلطوية الحالية، بل إن السعوديين قد يفضلون في هذه الحالة، أن يتحد العراق مرة أخرى تحت لواء شخصية سنية مستبدة.[15]

ثمة حصيلة توقعات بديلة أخرى تتعلق بمستقبل العراق، وهي التقسيم النهائي لأراضيه إلى كيانات شبه مستقلة ذاتياً. وبينما لاتزال الولايات المتحدة الأمريكية ملتزمة بالحفاظ على سلامة الأراضي العراقية، تجدر الإشارة إلى أن تجربة البلقان قادت واشنطن والمجتمع الدولي في آخر الأمر إلى أن تسلك طريقاً مختلفة. إذ استخدمت القوة العسكرية في نهاية المطاف للفصل بين الفصائل المتحاربة التي رفضت العيش المشترك بسلام والتي كانت فيما مضى دولة تقوم بأداء وظائفها بفاعلية، ومن المأمول ألا يحدث ذلك في العراق. ورغم ذلك، وكما كانت الحال عليه في

السيناريوهين الأولين، يجب على مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن ينظر كيف تكون ردة فعله في مثل تلك الحال، وما إذا كانت هذه النتيجة تتناسب مع الوضع النهائي الذي يرغب في حدوثه وكيف يتلاءم معه. وبالنظر إلى هذه النتائج المتناقضة، فإن اتخاذ قرار بشأن نوع الحكم في بغداد الذي يرغب فيه مجلس التعاون لدول الخليج العربية، سيلجئ دول المجلس إلى موقف صعب يتعين فيه أن تتكيف مع عملياتها الإصلاحية، وأن تقرر في الوقت ذاته مدى جديتها بهذا الخصوص. وإذا دعمت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بفاعلية إدخال الديمقراطية الحديثة إلى العراق، فإنه سيكون من الصعب رؤية كيف يمكن للدول الأعضاء في المجلس أن ترفض منح شعوبها شكل الحكم نفسه.

لكن إذا ما وضعنا هذه القضايا الصعبة جانباً، فمن الجدير بالملاحظة أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية قد تتطلع إلى مبادرة ميثاق إصلاح الوضع العربي، الذي أطلقه الأمير عبدالله ولي عهد المملكة العربية السعودية في شهر كانون الثاني/ يناير من عام 2003، ربما باعتباره يزود مجلس التعاون بوثيقة عن استراتيجية تبين بعض المبادئ الجديرة بتوجيه التفاعل بين دول المجلس والدولة الناشئة في العراق. ويبدو أن هناك انقساماً في الرأي حول ما إذا كان الميثاق عبارة عن بيان رسمي حقيقي لصالح التغيير الإقليمي أم أنه مجرد دعاية يقصد من ورائها إصلاح العلاقات الممزقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والعالم العربي.[16] وبغض النظر عما يمكن للمرء أن يفكر فيه بخصوص هذه المسألة، يشتمل الميثاق على بيانات عامة بالمبادئ التي قد تكون مفيدة عندما يبدأ مجلس التعاون لدول الخليج العربية في معالجة موضوع إعادة دمج العراق في المنطقة.

وتدعو المبادرة رؤساء الدول العربية كافة إلى أن «. . . يقرروا أن الإصلاح الذاتي وتعزيز المشاركة السياسية داخل الدول العربية هما منطلقان أساسيان لبناء القدرات العربية، وتوفير شروط النهضة العربية الشاملة، وتنمية الموارد البشرية العربية». [17] كما تنص أيضاً على: «أن الإصلاح الداخلي مطلوب من أجل تلبية متطلبات الانخراط الإيجابي في ميادين المنافسة العالمية، وتحقيق التنمية المستدامة، وإيجاد برامج لتشجيع الإبداع والفكر الخلاق، والتعامل بموضوعية وواقعية مع المستجدات والمتغيرات المتلاحقة على الساحة الاقتصادية العالمية، خاصة فيما يتعلق ببروز التكتلات الاقتصادية الكبرى، وتنامي العولمة بما توفره من فرص وتفرضه من تحديات، والتطورات المتسارعة في مجالات التقنية والاتصالات والمعلومات». [18]

بالإضافة إلى هذه المبادئ الجديرة بالإشادة، يدعو الميثاق تحديداً إلى إقامة منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى في نهاية عام 2005، الأمر الذي يتفق مع خطط دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لإقامة كتلة تجارية مشتركة. ومن الواضح أنه يمكن أن يصبح العراق جزءاً من كتلة تجارية في المنطقة. وفي الوقت الذي تم فيه بكل أسف تأجيل عرض ميثاق الإصلاح العربي على رؤساء وملوك الدول العربية لعام كامل نتيجة اجتياح الولايات الأمريكية للعراق، وعلى اعتبار أن الميثاق بيان للرؤية السياسية، فإنه يقدم الكثير لمجلس التعاون لدول الخليج العربية وهو يدرس موضوع العراق الناشىء.

ثانياً: المستوى العملياتي: الاستراتيجية والاستراتيجيات

في الوقت الذي يعتبر فيه التفكير باستراتيجية كبرى مسألة مهمة، فإن الخطوة التالية في العملية التحليلية هي معالجة الموضوعات عند ما يمكن وصفه بالمستوى العملياتي؛ وهو مصطلح فني يمثل الفعل أو سلسلة الأفعال التي تجسر الهوة بين المستويين الاستراتيجي والتكتيكي. وعلى الرغم من أنه يتم الربط عموماً بين هذا المصطلح والحرب، فإن المصطلح ومفهومه يمكن أن يكونا تركيباً تحليلياً مفيداً للتفكير بشأن كيفية بناء خطة استراتيجية. ومن أجل وضع إطار تصوري لتفاعلات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع العراق الجديد على المستوى العملياتي، فسيكون من المفيد التفكير في سلسلة التدابير المترابطة التي تضمن كلها الدعم المتبادل في مسعى للوصول إلى نتيجة يتفق عليها الجميع.

وفي حين قد لا توفر المحاولات المحدودة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية لتحقيق التكامل العسكري الإقليمي نموذجاً مفيداً ومنافساً على المستوى العملياتي مع العراق، فإنه لا يمكن بالضرورة قول الشيء ذاته بشأن التدابير في المجال الاقتصادي. ويبدو أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تتحرك ببطء ولكن بصلابة باتجاه عملية الانفتاح الاقتصادي والقيام بالخطوات الصعبة اللازمة لتصبح المنطقة أكثر اندماجاً كلياً ضمن الاقتصاد العالمي القائم على قوانين محددة، وكما تديره منظمة التجارة العالمية،[19] وسيكون للالتزام بهذه العملية تأثير عميق في سير التطورات في العراق، إذا كان بوسع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن تحافظ على الزخم، وأن تضمن بطريقة ما مشاركة العراق أو انضمامه في هذه العملية الإقليمية الواسعة التي لاتزال في بدايتها.

على سبيل المثال، يقدم مشروع خط أنابيب الدولفين لمجلس التعاون لدول الخليج العربية مثالاً مثيراً للاهتمام لمشروعات التنمية التي تدفع المشاركين باتجاه التكامل الاقتصادي الإقليمي المنشود، إذ سيتم في ظل هذا المشروع نقل الغاز الطبيعي من حقل غاز القبة الشمالية الغربية في قطر إلى المستهلكين في كل من دبي وأبوظبي وسلطنة عُمان. وتقضي الخطط الطويلة الأمد بتزويد المستهلكين في باكستان بالغاز الطبيعي بواسطة خط أنابيب بحري.[20] وهذا المشروع هو نموذج لنوعية النشاط الاقتصادي الذي ينبغي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن تفكر به في الوقت الذي تدرس فيه طرق دمج العراق في اقتصاد المنطقة.

وتعتبر اتفاقية مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي وقعت في شهر كانون الثاني/ يناير عام 2003 والهادفة إلى وضع تعرفة جمركية موحدة، خطوة مهمة على طريق الهدف الطموح إلى إنشاء سوق إقليمية مشتركة بحلول عام 2005، مع إمكانية تداول عملة إقليمية مشتركة بحلول عام 2010.[21] وتمثل هذه الخطوات إدراكاً مهماً من قبل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بأن عملية التكامل الاقتصادي الإقليمي والعالمي أمر حتمي، وبالتالي يجب على الدول الأعضاء في المجلس تحقيق التكامل الاقتصادي والسياسي فيما بينها باعتبارها كتلة واحدة؛ إذا كان عليها خوض غمار المنافسة العالمية. وهناك الكثير مما يستوجب القيام به، وخصوصاً في المملكة العربية السعودية، من أجل الإبقاء على سير هذه العملية. وسوف يتعين على أنظمة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن تبحث القضايا الشائكة لملكية الدولة الواسعة النطاق في كل من مجالات الطاقة والمواصلات والقطاع المصرفي والتأمينات والمرافق العامة،

وكذلك إصلاح المؤسسات المالية، واتباع الممارسات السائدة في الاقتصاد العالمي القائمة على الشفافية والاستثمار الأجنبي والملكية الخاصة، إضافة إلى قضايا أخرى مهمة تتعلق بقطاع العمالة وتتطلب معالجة، وهي تتضمن وجود العمالة الأجنبية والغياب شبه الكلي للمرأة كقوة في سوق العمل في المنطقة، وهذه المشكلات سائدة في أرجاء العالم العربي وليست خاصة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والعراق.

وثمة منتديات لبحث هذه القضايا قائمة بالفعل: حيث يوفر مجلس التعاون للدول الأعضاء ملتقى إقليمياً داخلياً لمناقشة هذه القضايا فيما بينها؛ كما تقدم الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مبادرتها لإقامة منطقة تجارة حرة داخل منطقة الشرق الأوسط ملتقى آخر لبحث القضايا الثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية؛ كما توفر منظمة التجارة العالمية منتدى عالمياً للمنطقة. ويمكن لكل هذه الفعاليات أن تنعقد بطريقة الدعم المتبادل، كل دولة ضمن مجالها، مادامت هذه المجالات تمس عملية إعادة اندماج العراق ضمن اقتصاديات المنطقة وسياساتها.

وهناك قضية أخرى بحاجة إلى الاهتمام بصورة قد يتبادر إلى ذهن المرء للوهلة الأولى أنها تتعلق بالمستوى العملياتي؛ وهي قضية ديون العراق الخارجية، حيث تشير التقديرات المتفاوتة إلى أنها تتراوح ما بين 62 ملياراً و130 مليار دولار أمريكي.[22] ولا يشتمل هذا الرقم على المطالبات التي رُفعت للجنة الأمم المتحدة للتعويضات نتيجة الغزو العراقي لدولة الكويت التي تُقدر إجمالاً بـ 320 مليار دولار أمريكي.[23] حيث تقدر ديون العراق المستحقة الدفع والمعلقة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وحدها بنحو 30 مليار دولار أمريكي نتيجة الدفعات التي تمت أثناء الحرب

العراقية - الإيرانية؛ إلا أن العراق يرى أن هذه الأموال ما هي إلا منحة، بينما ترى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن هذه الأموال قروض. وتشير بعض الأرقام إلى أن الفوائد المتراكمة على مجموع الديون الأجنبية تبلغ نحو 47 مليار دولار أمريكي.[24] في حين قد تبلغ قيمة الدفعة المتوقع أن يسددها العراق سنوياً لصالح الدين الخارجي فقط 12 مليار دولار أمريكي في السنة، وهو ما يشكل نصف إجمالي الناتج المحلي للبلد في الوقت الحاضر.[25]

وينبغي أن تتم معالجة كل هذه المسؤوليات القانونية ضمن سياق معين لضمان أن مديونيات العراق لا تشكل عبئاً ثقيلاً يمنع العراق من إعادة بناء نفسه ككيان مبني على اقتصاد كلي قابل للنمو. وتستطيع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن تمارس دوراً مفيداً بأن تحاول تولي مسؤولية معالجة هذه القضية دولياً، وأن تظهر من جانبها مرونة في معالجة المشكلة، إما بإعفاء العراق من ديونه أو إعادة جدولتها بصورة مناسبة.

هناك أيضاً قضية أخرى يتعين على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية معالجتها على المستوى العملياتي؛ وهي عودة العراق لدخول أسواق النفط العالمية وتجديد البنية التحتية لقطاع النفط العراقي الذي هو بحاجة ماسة إلى إصلاح، حيث يواجه منتجو النفط في منطقة الخليج تحدياً يتمثل بمضاعفة صادراتهم النفطية على مدى السنوات الخمس والعشرين القادمة لمواجهة الزيادة المتوقعة في حجم الطلب العالمي على النفط الذي يتوقع أن يصل إلى 118 ـ 120 مليون برميل يومياً. وبينما يتباهى العراق بأن احتياطات النفط لديه تقدر بنحو 112 مليار برميل، فإن بإمكانه، بل يتعين عليه، أن يمارس دوراً لمواجهة هذا التحدي، وذلك لأغراض إعادة بنائه،

بالإضافة إلى تحقيق ازدهار الاقتصاد العالمي عموماً، الذي من المتوقع أن يصبح أكثر اعتماداً على نفط الخليج. لذلك فإن وضع مقاربة منهجية لمعالجة هذه القضية على مستوى المنطقة يعتبر أمراً معقولاً، حيث ينبغي على مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن يعمل كأداة لتسهيل الحوار عبر بلدان المنطقة.

وتبدو القضايا المحيطة بالعلاقة الأمنية المحتملة بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية والعراق في إطار المستوى العملياتي، أقل إلحاحاً من القضايا الاقتصادية، ولكن ربما لاقت زخماً إضافياً من خلال الأنباء التي تروج حول التغيرات التي حصلت فيما يتعلق بعمليات نشر القوات العسكرية الأمريكية في أنحاء العالم، والتي من الممكن في نهاية المطاف أن تشهد تقليصاً لأعداد القوات المنتشرة في منطقة الخليج العربي. وهناك شائعات تقول إن الولايات المتحدة الأمريكية ترغب في إعادة ترتيب قواتها المنتشرة في كل أنحاء العالم، والانتقال من سلسلة التسهيلات العسكرية الكبيرة (على سبيل المثال: كوريا وأوربا والخليج) إلى قواعد أصغر حجماً قادرة على التعامل مع التهديد المتمثل في الإرهاب في جزء من دائرة مكونة من عدد من المناطق تضم أمريكا الوسطى وشمال أفريقيا والشرق الأوسط وآسيا الوسطى وجنوب شرق آسيا.[26] ويقال إن مسؤولي وزارة الدفاع الأمريكية يعتبرون اتفاقيات حرية استخدام الأراضي التي تم إبرامها في سائر بقاع منطقة الخليج العربي أثناء فترة التسعينيات نموذجاً يمكن تكراره في مناطق أخرى حيث يسعون إلى نشر قواتهم في أنحاء العالم في سبيل مواجهة التهديدات المحتملة بشكل أفضل.[27] وفي حين يبدو من الواضح أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تغادر المنطقة، فإن احتمالات إعادة

ترتيب الوجود العسكري الأمريكي تزود دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بفرصة القيام بالمزيد لأجل تعزيز تكاملها العسكري الإقليمي. ولقد نفذت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مؤخراً مشروع حزام التعاون الذي تبلغ تكلفته 160 مليون دولار أمريكي، وهو عبارة عن نظام إنذار مبكر ودفاع جوي يربط بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وقد أعلن وزراء الدفاع في دول مجلس التعاون أيضاً عن خطط لزيادة حجم قوة درع الجزيرة إلى ما بين 20,000 و25,000 جندي وجعل مقرها في منشآت قاعدة جديدة في شمال شرق المملكة العربية السعودية.[28] ويعتمد انطباق أي من هذه المبادرات الخليجية، على منظومة أمنية جديدة يتم فيها دمج العراق ومدى ملاءمة ذلك، على عدد كبير من العوامل المختلفة، لعل أبرزها الاتجاه الذي يتخذه تطوير البنى السياسية العراقية.

ثالثاً: التكتيكات وحالة الاضطراب على المدى القريب في العراق

ويتضح ضمن السياق المباشر أو التكتيكي، أنه سيكون أمام دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية دور كبير للقيام به، من خلال النشاطات المرتبطة بعملية إعادة إعمار العراق على المدى القريب داخل العراق بمجرد أن تنتهي الولايات المتحدة الأمريكية من معالجة الوضع الأمني الداخلي بنجاح. وتقدر قيمة التكلفة الحالية لعملية إعادة إعمار العراق بحوالي 100 مليار دولار أمريكي.[29] وتعتبر اقتصادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في وضع جيد يسمح لها بممارسة دور ريادي في تمويل هذه النشاطات واستخدام صلاتها التجارية لفتح الباب أمام الآخرين في المجتمع الدولي للمشاركة في إعمار العراق. ومن المؤكد أن

جهود مملكة البحرين الرامية إلى احتلال موقعها كمركز إقليمي للأعمال المصرفية ستقود إلى المزيد من الأعمال التجارية في المنامة. أما دبي فهي تقف في موقع يؤهلها للاستفادة من تطورها بوصفها منطقة ميناء حرة لحركة البضائع والخدمات من العراق وإليه. كما سيتعين على الولايات المتحدة الأمريكية أن تبرم عقوداً محلية من أجل أنشطة إعادة إعمار العراق تقوم بتمويلها بنفسها، وهي أعمال سترسو بصورة منطقية على الشركات التي اتخذت من الخليج مقراً لها. إن عملية إعادة إعمار البنية التحتية المحطمة للعراق التي تشمل أيضاً البنية التحتية لقطاع النفط، ينبغي أن يتم تمويل جزء منها برؤوس أموال خليجية من القطاعين الخاص والحكومي على حد سواء. قطعاً، لا يوجد هناك نقص في رأس المال الخليجي من أجل تمويل هذه الأنشطة، بالرغم من أن جزءاً كبيراً من هذه الأموال يستثمر في أوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية. ويقدر إجمالي الأموال والثروات الخاصة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بما يساوي تريليون دولار أمريكي، منها 700 مليار دولار في المملكة العربية السعودية وحدها.[30] وتدل هذه الأرقام على أنه من الممكن أن تمنح الثروات الخاصة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وسيلة تمويل مهمة في عملية إعادة بناء العراق. وعلاوة على ذلك يبدو واضحاً أنه ينبغي على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن تسعى إلى التماس دور لها في المهمة العاجلة المتمثلة في العمليات الإنسانية لمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية والمنظمات الأهلية التي تحاول أن توفر الخدمات الأساسية للشعب العراقي الذي يعاني الفقر المدقع.

من جانب آخر، يجب أن نقر صراحة بأنه - على الصعيد السياسي القريب الأمد - يبدو من غير الواضح بعد طبيعة الدور الذي يمكن لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن تمارسه إزاء السياسات العراقية حتى تقرر الولايات المتحدة الأمريكية كيف تدير عملية إعادة بناء بنية حكومية مركزية يسيطر عليها العراقيون، وبالتالي فإنه من الصعب أن نسرع في تحديد دور عاجل لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية قبل أن تحل كل هذه الموضوعات. ولا يمكن الاستخفاف بمدى أهمية هذه المهمة على مدى الشهور الـ 12 ـ 18 المقبلة، حيث يبدو المشهد السياسي العراقي كما لو كان مزروعاً بالألغام وغيرها من الشراك المتفجرة. ومن الواضح أن أشد الطوائف العراقية تماسكاً وممارسة لدورها في هذه العملية هي من الجماعات الدينية الشيعية المتعددة التي - وفقاً لما ذكرته تقارير عدة - قامت بالفعل بتأسيس سلطة فعلية مدنية في مختلف المناطق. ويقال إن هذه الجماعات تقوم بتوفير الأمن والرعاية الصحية وغيرها من الخدمات للسكان المحليين،[31] وتشير بعض التقارير التي تنذر بالخطر إلى أن المليشيات المختلفة، ومن بينها ميليشيا "حزب الله"، تقوم بتنظيم وتسليح نفسها استعداداً لعملية كشف الأوراق المحتومة عندما يحين موعد رحيل الولايات المتحدة الأمريكية.[32] خصوصاً وأن مخزون الأسلحة الجاهزة بشتى أنواعها التي خلفها نظام صدام يجعل طبيعة الموقف في غاية الخطورة، وأن إمكانية تحول العراق إلى بيروت كبرى ليست في صالح أحد، وتبدو الولايات المتحدة الأمريكية عازمة على ضمان عدم حدوث مثل هذا الأمر، ومن المؤكد أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ستقوم بدور داعم لمنع حدوث هذه الكارثة.

خاتمة

إن محاولة التحليل من خلال منهج متكامل، يقوم عن طريقه مجلس التعاون لدول الخليج العربية بدراسة القضايا الاستراتيجية والعملياتية والتكتيكية لتحديد طبيعة الدور الذي يرغب في ممارسته في عملية إعادة إعمار العراق، يمكن اعتبارها بحق محاولة تفاؤلية إلى حد ما. ومثلما يوضح التحليل السابق، تتطلب معالجة هذه المسائل من مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن يتصدى لسلسلة من القضايا الصعبة التي لم تبد الدول الأعضاء أي ميل لحلها في الماضي. وإذا ما اقتصر المجلس على أداء وظيفته الأساسية، فإنه يتعين عليه أن يتخذ قراراً جوهرياً فيما إذا كانت الدول الأعضاء فيه تريد أن تستخدم المجلس كوسيلة فعالة للإدارة والسيطرة على عملية التحول السياسي والاقتصادي المعقدة التي تواجه دول الخليج كافة، وتأخذ هذه المواجهة شكلاً أشد إثارة في العراق. إن قرار مجلس التعاون لدول الخليج العربية حول تعزيز التعاون والتكامل الإقليمي ورعايتهما يعد أمراً بدهياً بالرغم من خبرة المجلس وإنجازاته المحدودة. ومع ذلك، يمكن للنخب الخليجية أن تنهض للحفاظ على الوضع الراهن عن طريق الموافقة على إجراء إصلاحات سياسية رمزية بينما تستمر كل منها في إدارة شؤون دولها المختلفة، بالاعتماد على الولايات المتحدة الأمريكية لتوفير الأمن، والاستمرار في إرجاء الإصلاحات الضرورية التي من شأنها إدخال المنطقة بفاعلية إلى المرحلة التي يمكن وصفها بالعصر "الحديث".

وقد يمسي ممكناً الإبقاء على الوضع الحالي على المدى القصير، أما على المدى الطويل، فإن التغيير السياسي والاقتصادي آت لا محالة. ويبدو أن

هذه المسألة مفهومة لدى قادة مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذين لديهم مصلحة ثابتة في محاولة ضمان أن هذه العملية سوف تتم بطريقة سلمية ومنظمة . وتعد خطوات مجلس التعاون لدول الخليج العربية نحو إقامة سوق إقليمية مشتركة بداية جيدة، لكن تحرك دول المجلس نحو التكامل الاقتصادي والسياسي الإقليمي سيسمح لقوى الاقتصاد العالمي المتصلبة أن تدفع المنطقة ببطء نحو بنى سياسية واقتصادية أكثر حداثة . إن عملية الدفع نحو إقامة سوق عربية مشتركة ستحمل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حتماً على انتهاج الممارسات التي تنسجم مع المشاركة في الاقتصاد المبني على المبادئ العالمية، وفق ما تديره منظمة التجارة العالمية . ويمكن أن تنشأ عن إقامة سوق مشتركة مصالح مشتركة أكثر واقعية وصدقاً، الأمر الذي قد يقودنا بالنتيجة إلى نوع من التكامل الإقليمي الحقيقي الذي كان مجلس التعاون لدول الخليج العربية يتوقعه منذ بداية تأسيسه . ويمكن لعملية التكامل الاقتصادي أن تفضي إلى عدد من الإصلاحات السياسية،[33] على افتراض أن مجلس التعاون لدول الخليج العربية سيواصل العمل بالتزاماته لإقامة سوق إقليمية مشتركة حتى النهاية .

كما أوضحنا في مستهل هذه الدراسة، يمثل موقف مجلس التعاون لدول الخليج العربية تجاه سقوط نظام صدام وعملية إعادة تشكيل العراق كمجتمع مدني، من عدة أوجه، تحدياً واسع النطاق . وتبدو مسألة استخدام المجلس كوسيلة لإدارة عملية دمج العراق اقتصادياً وسياسياً في المنطقة أمراً معقولاً بشكل واضح، ويرجع ذلك لأسباب عديدة تم استعراضها في هذه الدراسة . ولابد من تجاوز الكثير من أحداث الماضي التي جرت بين العراق وجميع الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول

الخليج العربية ليصبح هذا الأمر حقيقة . وفي نهاية المطاف ، سوف يتطلب تطويع مجلس التعاون لدول الخليج العربية لتحقيق هذا الغرض ، إدراكاً من قبل عواصم دول المجلس للقضايا الاستراتيجية التي تقف على المحك ، إضافة إلى تبني عدد من الفرضيات المشتركة التي يمكن أن تضع المنطقة على الطريق الصحيح نحو القرن الجديد . وتبقى عملية توصيف هذه الفرضيات وتحديدها هي التحدي الذي يواجه مجلس التعاون لدول الخليج العربية وقيادات دوله الأعضاء ، في حين تقف المنطقة على مشارف فجر عصر جديد .

الهوامش

1. انظر:

Martin Indyk, "Back to the Bazaar," *Foreign Affairs* (January/February 2002).

تزودنا مقالة إنديك بعدد من وجهات النظر النافذة والمثيرة للاهتمام حول نشأة سياسة الاحتواء المزدوج، وكذلك حول الجدل الداخلي الذي تزامن مع بداية فترة حكم إدارة الرئيس كلنتون بين الذين سعوا إلى دفع عملية السلام في الشرق الأوسط إلى الإمام، وأولئك الذين كانوا يرغبون في دفع الإصلاحات الداخلية بقوة أكبر في الدول العربية "المعتدلة" بالمنطقة.

2. انظر:

"US and Bahrain Announce Intention to Seek to Negotiate a Free Trade Agreement," Press Release from the Office of the United States Trade Representative Executive Office of the President (Washington DC: May 21, 2003).

3. انظر:

"Remarks by President Bush at the American Enterprise Institute Annual Dinner" in Washington Hilton Hotel (Washington DC: the White House, Office of the Press Secretary, February 26, 2002). Also see "Remarks by President Bush in Commencement Address at the University of South Carolina" (Columbia, South Carolina: The White House Office of the Press Secretary, May 9, 2003).

حيث يشير كلا الخطابين بوضوح إلى عزم إدارة الرئيس بوش على تشجيع نشر الديمقراطية بفاعلية في منطقة الشرق الأوسط من خلال الإصلاحات الاقتصادية والسياسية.

4. لأجل بحث كيف يمكن للولايات المتحدة الأمريكية أن تشكل بنية الأمن الإقليمي في مرحلة ما بعد صدام، انظر:

James A. Russell, "Searching for a Post-Saddam Regional Security Architecture," *Middle East Review of International Affairs*, vol. 7, no. 1 (March 2003).

5. انظر :

The National Security Strategy of the United States (Washington DC: The White House, September 2002), 13-16.

6. يتوافر بحث مثير للاهتمام حول تطور التوازن العسكري الإقليمي على مدار العقد المنصرم في :

Daniel L. Byman and John R. Wise, "The Persian Gulf in the Coming Decade: Trends, Threats and Opportunities" (Santa Monica, CA: Rand, MR-1528-AF, 2002), 11-19

حيث يصف الكاتبان تراجعاً عاماً في القدرات العسكرية التقليدية لإيران على مدار العقد المنصرم.

7. انظر :

Ghanim Alnajjar, "The GCC and Iraq," *Middle East Policy* vol. 7, no. 4 (Washington DC: October 2000), 92-99.

يزود هذا المقال القارئ بملخص مفيد حول وجهات النظر المختلفة داخل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بشأن كيفية التعاطي مع الملف العراقي.

8. انظر :

James A. Russell, "Political and Economic Transition on the Arabian Peninsula: Perils and Prospects," *Strategic Insights* (Center for Contemporary Conflict, Naval Postgraduate School, May 1, 2003), at: http://www.ccc.nps.navy.mil/rsepResources/si/may03/middleEast4.asp

9. قام جيرجوري جوز بمراجعة النقاشات الدائرة حول هذه المسألة من خلال :

"The Approaching Turning Point: The Future of U.S. Relations with the Gulf States" Analysis Paper Number 2 (Washington DC: The Saban Center for Middle East Policy at the Brookings Institution, May 2003).

10. ستجد دراسة جيدة حول المعالجة المهمة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لقضية التوسع لدى :

David Priess, "The Gulf Cooperation Council: Prospects for Expansion," *Middle East Policy* vol. 5, no. 4 (Washington DC: January 1998), 17-26.

11 . هناك دراسة مثيرة للاهتمام حول كارثة الاقتصاد الكلي في العراق في:

Sabri Zire Al-Saadi, "Oil Wealth and Poverty in Iraq: Statistical Adjustment of Government GDP Estimates (1980-2001)," *Middle East Economic Survey*, vol. XLVI, no. 19 (May 12, 2003).

وفقاً لما ذكره الكاتب في هذه الدراسة، فإن العراقيين قاموا بتضخيم إحصاءاتهم الاقتصادية وإخفائها بشكل منظم لإخفاء التدهور الذي أصاب الاقتصاد العراقي منذ بداية الثمانينيات. وتظهر الأرقام التي كشف عنها الكاتب أن إجمالي الناتج المحلي العراقي قد انخفض من 28.36 مليار دولار أمريكي في عام 1980 إلى 5.809 مليارات دولار أمريكي في عام 2001، حيث انخفض إجمالي الناتج المحلي للفرد إلى 237 دولاراً أمريكياً بحلول عام 2001، مما يجعل العراق أحد أفقر دول العالم. وبغض النظر عما إذا كانت هذه الأرقام على وجه الخصوص دقيقة أم لا، فإنه من الصعب المبالغة في مدى الكارثة الاقتصادية والإنسانية التي أصابت الاقتصاد العراقي، الذي كان في وقت ما مثار حسد دول العالم العربي.

12 . المعطيات مأخوذة من موقع البنك الدولي على شبكة الإنترنت:
http://www.worldbank.org/data/

13 . المعطيات الخاصة بالاحتياطي العالمي مستقاة من:

United States Department of Energy, Energy Information Administration, *Annual Energy Review 2001*, at: http://www.eia.doe.gov/emeu/aer/contents.html

14 . انظر:

James A. Russell, "Political and Economic Transition on the Arabian Peninsula: Perils and Prospects," *Strategic Insights* (Center for Contemporary Conflict, Naval Postgraduate School, May 1, 2003), at http://www.ccc.nps.navy.mil/rsepResources/si/may03/middleEast4.asp.

15 . انظر:

"War in Iraq: Political Challenges After the Conflict," International Crisis Group Report Number 11 (Amman/Brussels: International Crisis Group, March 25, 2003): 19.

أجرى محللو مجموعة الأزمات الدولية عدداً من المقابلات مع خبراء ومسؤولين سعوديين لم تذكر أسماؤهم، وقد أشار بعضهم إلى هذا الأمر بوصفه نتيجة مفضلة.

16. انظر:

Muna Shuqair (ed.) "A Stillborn Plan for Arab Reform," *The Daily Star* (March 26, 2003).

يتبنى المقال الافتتاحي الرأي القائل إنه: «لا أحد يشك في قدرة الزعماء العرب على إنتاج نصوص مؤثرة، لكن الفجوة الهائلة بين كلام المسؤول وأفعاله تعتبر إحدى المشكلات الرئيسية في العالم العربي».

17. الترجمة الإنجليزية للوثيقة كما نشرت في: صحفية **أخبار العرب**

Arab News, "A Pact for Reforming the Arab Condition," by a staff writer (Janurary 15, 2003).

18. Ibid.

19. ثمة لمحة جيدة عن هذه القضية وردت في:

"Joining the Global Rules-Based Economy: Challenges and Opportunities for the GCC," *Middle East Policy* (Washington DC: February 2000).

وهذه نسخة من مؤتمر عقده مجلس السياسات الشرق أوسطية بتاريخ 1 شباط/ فبراير 2000، ظهرت فيه سيسيليا كلاين ممثل مكتب التجارة الأمريكي، وعبدالعاطي جبيلي مساعد مدير دائرة الشرق الأوسط في صندوق النقد الدولي، وكيفين تيكر استشاري في شؤون العولمة.

20. انظر:

Neil Barnett, "Dolphin Project Surges Ahead," *Middle East*, Issue no. 298, (London: February 2000): 23-24.

21. انظر:

Neil Ford, "Narrowing the Economic Gulf," *Middle East*, Issue no. 330, (London: January 2003): 46-47.

22. انظر:

Frederick Barton and Bathsheba Crocker, "A Wiser Peace: An Action Strategy for a Post-Conflict Iraq, Supplement I: Background Information on Iraq's Financial Obligations," (Washington DC: Center for Strategic and International Studies, January 23, 2003): 3.

23. Ibid, 1.

24. Ibid, 3.

25. انظر:

Paul Sullivan, "Rebuilding Iraq?" *Middle East Economic Survey*, vol. XLV, no. 40 (October 7, 2002).

26. انظر:

Vernon Loeb, "New Bases Reflect Shift in Military: Smaller Facilities Sought for Quick Strikes," *The Washington Post* (June 9, 2003), A1.

27. Ibid.

28. انظر:

Ed Blanche, "GCC Security: New Alliances in the Making?" *Middle East*, no. 312 (London: May 2001): 4-8.

29. انظر:

N. Janardhan "Iraq: Gulf Economies Hoping for Bonanza in Reconstruction," *Global Information Network* (New York: April 15, 2003).

30. انظر:

Guy Brown, "Where Have All The $$$ Gone?" *Middle East*, no. 331 (London: February 2003): 32-36.

31. انظر:

Juan Cole, "Shiite Religious Parties Fill Vacuum in Southern Iraq," *Middle East Report Online* (April 22, 2003).

32. انظر :

Hassan Fatah, "Beirut Redux," *The New Republic* (May 26, 2003).

33. هذه الحجج موضحة بشكل جيد في مقال افتتاحي لجمال أحمد خاشقجي :

"Rebirth of the GCC As an Economic Club," *The Daily Star* (January 9, 2003).

نبــذة عــن المحاضــر

جيمس رسل

حصل على درجة الماجستير في الشؤون العامة والدولية من جامعة بيتسبرج، ودرجة البكالوريوس في التاريخ من كلية فرانكلين ومارشال.

يعمل محاضراً في قسم شؤون الأمن القومي التابع للكلية البحرية للدراسات العليا في مدينة مونتيري في ولاية كاليفورنيا.

اختير في شهر حزيران/ يونيو من عام 2001، للالتحاق بقسم شؤون الأمن القومي التابع للكلية البحرية للدراسات العليا، في مهمة من قبل مكتب وكيل وزارة الدفاع لشؤون السياسات، حيث يقوم بتدريس مساقات سياسات أمن الخليج واستراتيجية الأمن القومي.

منذ شهر آذار/ مارس 1999 لغاية حزيران/ يونيو 2001، شغل وظيفة مدير قطري مسؤول عن ملفات كل من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة في مكتب مساعد وزير الدفاع لشؤون الأمن الدولي في الشرق الأدنى وجنوب آسيا (ISA-NESA) حيث ساهم في إنشاء اللجنة المشتركة الأمريكية ـ السعودية، كما ترأس المحادثات الثنائية بشأن تنفيذ اتفاقية التعاون الدفاعية بين الولايات المتحدة الأمريكية ودولة الإمارات العربية المتحدة، وشارك في إنجاح عقد صفقة شراء دولة الإمارات العربية لطائرات (ف ـ 16) التي بلغت قيمتها ستة مليارات دولار أمريكي.

كما عمل مديراً قطرياً مسؤولاً عن ملف العراق تابعاً لمكتب مساعد وزير الدفاع لشؤون الأمن الدولي في الشرق الأدنى وجنوب آسيا خلال

الفترة (1996 ـ 1999) . أما في الفترة من شهر تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1995 وحتى تشرين الثاني/ نوفمبر من عام 1996 ، فقد شغل المنصب نفسه عن ملفات كل من المغرب وتونس والجزائر وليبيا .

وللسيد رسل رصيد حافل بالعديد من الإصدارات والمقالات المنشورة في الدوريات المتخصصة .

صدر من سلسلة
محاضرات الإمارات

1. بريطانيا والشرق الأوسط: نحو القرن الحادي والعشرين

مالكولم ريفكند

2. حركات الإسلام السياسي والمستقبل

د. رضوان السيد

3. اتفاقية الجات وآثارها على دول الخليج العربية

محمد سليم

4. إدارة الأزمات

د. محمد رشاد الحملاوي

5. السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي

لينكولن بلومفيلد

6. المشكلة السكانية والسلم الدولي

د. عدنان السيد حسين

7. مسيرة السلام وطموحات إسرائيل في الخليج

د. محمد مصلح

8. التصور السياسي لدولة الحركات الإسلامية

خليل علي حيدر

9. الإعلام وحرب الخليج: رواية شاهد عيان

بيتر آرنيت

10. الشورى بين النص والتجربة التاريخية

د. رضوان السيد

11. مشكلات الأمن في الخليج العربي
منذ الانسحاب البريطاني إلى حرب الخليج الثانية

د. جمال زكريا قاسم

12. التجربة الديمقراطية في الأردن: واقعها ومستقبلها

هاني الحوراني

13. التعليم في القرن الحادي والعشرين

د. جيرزي فياتر

14 . تأثير تكنولوجيا الفضاء والكومبيوتر على أجهزة الإعلام العربية

محمد عارف

15 . التعليم ومشاركة الآباء بين علم النفس والسياسة

دانييل سافران

16 . أمن الخليج وانعكاساته على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

العقيد الركن/ محمد أحمد آل حامد

17 . الإمارات العربية المتحدة «آفاق وتحديات»

نخبة من الباحثين

18 . أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني

صاحب السمو الملكي الفريق أول ركن

خالد بن سلطان بن عبدالعزيز آل سعود

19 . السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط والصراع العربي ـ الإسرائيلي

د. شبلي تلحمي

20 . العلاقات الفلسطينية ـ العربية من المنفى إلى الحكم الذاتي

د. خليل شقاقي

21 . أساسيات الأمن القومي : تطبيقات على دولة الإمارات العربية المتحدة

د. ديفيد جارنم

22 . سياسات أسواق العمالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. سليمان القدسي

23 . الحركات الإسلامية في الدول العربية

خليل علي حيدر

24 . النظام العالمي الجديد

ميخائيل جورباتشوف

25 . العولمة والأقلمة : اتجاهان جديدان في السياسات العالمية

د. ريتشارد هيجوت

26 . أمن دولة الإمارات العربية المتحدة : مقترحات للعقد القادم

د. ديفيد جارنم

27 . العالم العربي وبحوث الفضاء : أين نحن منها؟

د. فاروق الباز

28 . الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية في روسيا الاتحادية

د. فكتور ليبيديف

29. مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. ابتسام سهيل الكتبي

د. جمال سند السويدي

اللواء الركن حيي جمعة الهاملي

سعادة السفير خليفة شاهين المرر

د. سعيد حارب المهيري

سعادة سيف بن هاشل المسكري

د. عبدالخالق عبدالله

سعادة عبدالله بشارة

د. فاطمة سعيد الشامسي

د. محمد العسومي

30. الإسلام والديمقراطية الغربية والثورة الصناعية الثالثة: صراع أم التقاء؟
د. علي الأمين المزروعي

31. منظمة التجارة العالمية والاقتصاد الدولي

د. لورنس كلاين

32. التعليم ووسائل الإعلام الحديثة وتأثيرهما في المؤسسات السياسية والدينية
د. ديل إيكلمان

33. خمس حروب في يوغسلافيا السابقة

اللورد ديفيد أوين

34. الإعلام العربي في بريطانيا

د. سعد بن طفلة العجمي

35. الانتخابات الأمريكية لعام 1998

د. بيتر جوبسر

36. قراءة حديثة في تاريخ دولة الإمارات العربية المتحدة

د. محمد مرسي عبدالله

37 . أزمة جنوب شرقي آسيا : الأسباب والنتائج
د. ريتشارد روبيسون

38 . البيئة الأمنية في آسيا الوسطى
د. فريدريك ستار

39 . التنمية الصحية في دولة الإمارات العربية المتحدة من منظور عالمي
د. هانس روسلينج

40 . الانعكاسات الاستراتيجية للأسلحة البيولوجية
والكيماوية على أمن الخليج العربي
د. كمال علي بيوغلو

41 . توقعات أسعار النفط خلال عام 2000 وما بعده
ودور منظمة الأوبك
د. إبراهيم عبدالحميد إسماعيل

42 . التجربة الأردنية في بناء البنية التحتية المعلوماتية
د. يوسف عبدالله نصير

43 . واقع التركيبة السكانية ومستقبلها
في دولة الإمارات العربية المتحدة
د. مطر أحمد عبدالله

44 . مفهوم الأمن في ظل النظام العالمي الجديد
عدنان أمين شعبان

45 . دراسات في النزاعات الدولية وإدارة الأزمة
د. ديفيد جارنم

46 . العولمة : مشاهد وتساؤلات
د. نايف علي عبيد

47 . الأسرة ومشكلة العنف عند الشباب (دراسة ميدانية لعينة من الشباب
في جامعة الإمارات العربية المتحدة)
د. طلعت إبراهيم لطفي

48 . النظام السياسي الإسرائيلي : الجذور والمؤسسات والتوجهات
د. بيتر جوبسر

49. التنشئة الاجتماعية في المجتمع العربي في ظروف اجتماعية متغيرة

د. سهير عبدالعزيز محمد

50. مصادر القانون الدولي: المنظور والتطبيق

د. كريستوف شرور

51. الثوابت والمتغيرات في الصراع العربي-الإسرائيلي
وشكل الحرب المقبلة

اللواء طلعت أحمد مسلم

52. تطور نظم الاتصال في المجتمعات المعاصرة

د. راسم محمد الجمال

53. التغيرات الأسرية وانعكاساتها على الشباب الإماراتي:
تحليل سوسيولوجي

د. سعد عبدالله الكبيسي

54. واقع القدس ومستقبلها في ظل التطورات الإقليمية والدولية

د. جواد أحمد العناني

55. مشكلات الشباب: الدوافع والمتغيرات

د. محمود صادق سليمان

56. محددات وفرص التكامل الاقتصادي بين
دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. محمد عبدالرحمن العسومي

57. الرأي العام وأهميته في صنع القرار

د. بسيوني إبراهيم حمادة

58. جذور الانحياز: دراسة في تأثير الأصولية المسيحية
في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية

د. يوسف الحسن

59. ملامح الاستراتيجية القومية في النهج السياسي
لصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

د. أحمد جلال التدمري

60. غسل الأموال: قضية دولية

مايكل ماكدونالد

61. معضلة المياه في الشرق الأوسط

د. غازي إسماعيل ربابعة

62. دولة الإمارات العربية المتحدة: القوى الفاعلة في تكوين الدولة

د. جون ديوك أنتوني

63. السياسة الأمريكية تجاه العراق

د. جريجوري جوز الثالث

64. العلاقات العربية - الأمريكية من منظور عربي:
الثوابت والمتغيرات

د. رغيد كاظم الصلح

65. الصهيونية العالمية وتأثيرها في علاقة الإسلام بالغرب

د. عبدالوهاب محمد المسيري

66. التوازن الاستراتيجي في الخليج العربي
خلال عقد التسعينيات

د. فتحي محمد العفيفي

67. المكون اليهودي في الثقافة المعاصرة

د. سعد عبدالرحمن البازعي

68. مستقبل باكستان بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001
وحرب الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان

د. مقصود الحسن نوري

69. الولايات المتحدة الأمريكية وإيران:
تحليل العوائق البنيوية للتقارب بينهما

د. روبرت سنايدر

70. السياسة الفرنسية تجاه العالم العربي

شارل سان برو

71. مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة: نظرة مستقبلية

د. جمال سند السويدي

72. الاستخدامات السلمية للطاقة النووية

مساهمة الوكالة الدولية للطاقة الذرية

د. محمد البرادعي

73. ملامح الدبلوماسية والسياسة الدفاعية لدولة الإمارات العربية المتحدة

د. وليم رو

74. الإسلام والغرب عقب 11 أيلول/ سبتمبر: حوار أم صراع حضاري؟

د. جون إسبوزيتو

75. إيران والعراق وتركيا: الأثر الاستراتيجي في الخليج العربي

د. أحمد شكارة

76. الإبحار بدون مرساة

المحددات الحالية للسياسة الأمريكية في الخليج العربي

د. كلايف جونز

77. التطور التدريجي لمفاوضات البيئة الدولية:

من استوكهولم إلى ريودي جانيرو

مارك جيدوبت

78. اقتصادات الخليج العربي: التحديات والفرص

د. إبراهيم عويس

79. الإسلام السياسي والتعددية السياسية من منظور إسلامي

د. محمد عمارة

80. إحصاءات الطاقة: المنهجية والنماذج الخاصة بوكالة الطاقة الدولية

جون دينمان و ميكي ريسي و سوبيت كاريوز

81. عمليات قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام: تجربة أردنية

السفير عيد كامل الروضان

82. أنماط النظام والتغيرات في العلاقات الدولية: الحروب الكبرى وعواقبها

د. كيتشي فوجيوارا

83. موقف الإسلاميين من المشكلة السكانية وتحديد النسل

خليل علي حيدر

84. الدين والإثنية والتوجهات الأيديولوجية في العراق: من الصراع إلى التكامل

د. فالح عبدالجبار

85. السياسة الأمريكية تجاه الإسلام السياسي

جراهام فولر

86. مكانة الدولة الضعيفة في منطقة غير مستقرة: حالة لبنان

د. وليد مبارك

87. العلاقات التجارية بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الأوربي: التحديات والفرص

د. رودني ويلسون

88. احتمالات النهضة في "الوطن العربي" بين تقرير التنمية الإنسانية العربية ومشروع الشرق الأوسط الكبير

د. نادر فرجاني

89. تداعيات حربي أفغانستان والعراق على منطقة الخليج العربي

د. أحمد شكارة

90. تشكيل النظام السياسي العراقي: دور مجلس التعاون لدول الخليج العربية

جيمس رسل

قسيمة اشتراك في سلسلة

«محاضرات الإمارات»

الاسم : ______________________

المؤسسة : ______________________

العنوان : ______________________

ص. ب : ____________ المدينة : ____________

الرمز البريدي : ______________________

الدولة : ______________________

هاتف : ____________ فاكس : ____________

البريد الإلكتروني : ______________________

بدء الاشتراك : (من العدد : ____________ إلى العدد : ____________)

رسوم الاشتراك*

للأفراد :	110 دراهم	30 دولاراً أمريكياً
للمؤسسات :	220 درهماً	60 دولاراً أمريكياً

- ❏ للاشتراك من داخل الدولة يقبل الدفع النقدي، والشيكات، والحوالات النقدية.
- ❏ للاشتراك من خارج الدولة تقبل الحوالات المصرفية فقط شاملة المصاريف فقط.

على أن تسدد القيمة بالدرهم الإماراتي أو بالدولار الأمريكي باسم مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

حساب رقم 1950050565 – بنك أبوظبي الوطني – فرع الخالدية

ص. ب: 46175 أبوظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة

ترجى موافاتنا بنسخة من إيصال التحويل مرفقاً مع قسيمة الاشتراك إلى العنوان التالي:

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

قسم التوزيع والمعارض

ص. ب: 4567 أبوظبي – الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 6424044 (9712) فاكس: 6426533 (9712)

البريد الإلكتروني: E-mail: books@ecssr.com

الموقع على الإنترنت: Website: http://www.ecssr.com

* تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البريدية، وتغطي تكلفة اثني عشر عدداً من تاريخ بدء الاشتراك.



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص.ب: 4567 ، أبوظبي ، دولة الإمارات العربية المتحدة، هاتف: 6423776-9712+ ، فاكس: 6428844-9712+
البريد الإلكتروني: pubdis@ecssr.com ، الموقع على الإنترنت: www.ecssr.com

ISSN 1682-122X

ISBN 9948-00-755-7

9 789948 007555

